

كشاف القناع عن متن الإقناع

بناء على أنه هل يتوقف وجوب النصح على استنصاحه ويتوجه وجوبه .
وكلام الأصحاب لا يخالفه .

ذكره في الفروع .

\$ فصل (ومن باع سلعة بنسيئة) \$ أي بثمان مؤجل (أو بثمان) حال (لم يقبضه .

صح) الشراء حيث لا مانع (وحرّم عليه) أي على بائعها (شراؤها .

ولم يصح (منه شراؤها) نصا بنفسه أو بوكيله ب (نقد من جنس الأول) أقل مما باعها (به) بنقد (أي حال) أو نسيئة .

ولو بعد حل أجله (أي أجل الثمن الأول) نصا (نقله ابن القاسم وسندي .

لما روى غندر عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته العالية قالت دخلت أنا وأم ولد زيد بن أرقم على عائشة .

فقال أم ولد زيد بن أرقم إني بعت غلاما من زيد بثمان مائة درهم إلى العطاء .

ثم اشتريته منه بستمائة درهم نقدا .

فقال لها بئس ما اشتريت .

وبئس ما شريت .

أبلغني زيدا أن جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بطل إلا أن يتوب رواه أحمد وسعيد .
ولا تقول مثل ذلك إلا توقيفا ولأنه ذريعة إلى الربا ليستبيح بيع ألف بنحو خمسمائة إلى أجل .

والذرائع معتبرة في الشرع بدليل مع القاتل من الإرث .

(إلا أن تتغير صفتها بما ينقصها) كعبد قطعت يده (أو يقبض ثمنها) بأن باع السلعة وقبض ثمنها ثم اشتراها .

فيصح لأنه لا توسل به إلى الربا .

(وإن اشتراها أبوه أو ابنه ونحوهما) كغلامه أو مكاتبه أو زوجته (ولا حيلة) جاز وصح لأن كل واحد منهما كالأجنبي بالنسبة إلى الشراء .

(أو اشتراها) بائعها (من غير مشتريها) كما لو اشتراها من وارثه أو ممن انتقلت إليه منه ببيع أو نحوه جاز لعدم المانع .

(أو) اشتراها بائعها (بمثل الثمن) الأول (أو بنقد آخر غير الذي باعها به أو

اشتراها بعوض أو باعها بعوض ثم اشتراها بنقد صح) الشراء (ولم يحرم) لانتفاء الربا

المتوسل إليه به .

(وإن قصد بالعقد الأول) العقد (الثاني بطلا) أي العقدان (قاله الشيخ وقال هو قول أحمد وأبي حنيفة ومالك .

قال في الفروع ويتوجه أنه مراد من أطلق) لأن العلة التي من أجلها بطل الثاني وهو كونه ذريعة للربا